لا الى نهاية ولا بمعلومات الله تع ومقدوراته فان الاولى اكثر
من الثانية مع لا تناهيهما وذلك لان معنى لا تناهي الاعداد
والمعلومات والمقدورات انها لا تنتهي الى حد لا يتصور فوقه
آخر لا بمعنى ان ما لا نهاية له يدخل في الوجود فانه مح الواحد
يعنى ان صانع العالم واحد ولا يمكن ان يصدق مفهوم واجب
الوجود الا على ذات واحدة والمشهور في ذلك بين المتكلمين
برهان التمانع المشار اليه بقوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا وتقريره انه لو امكن الهان لامكن بينهما تمانع بان
يريد احدهما حركة زيد والاخر سكونه لان كلا منهما في نفسه
امر ممكن وكذا تعلق الارادة بكل منهما في نفسه اذ لا تضاد بين
الارادتين بل بين المرادين فيجتمع الضدان او لا فيستلزم
عجز احدهما وهو امارة الحدوث والامكان لما فيه من شائبة
الاحتياج فالتعدد مستلزم لامكان التمانع المستلزم للمح
فيكون محالا وهذا تفصيل ما يقال ان احدهما ان لم يقدر
على مخالفة الاخر لزم عجز الاخر وبما ذكرت يندفع ما يقال انه

انه يجوز ان يتفقا من غير تمانع او ان يكون المخالفة غير ممكن لا
لاستلزامها المح وان يمتنع اجتماع الارادتين كارادة الواحد
حركة زيد وسكونه معا واعلم ان قوله تع لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا حجة اقناعية والملازمة عادية على ما هو
اللائق بالخطابيات فان العادة جارية بوجود التمانع والتغالب
عند تعدد الحاكم على ما اشير اليه بقوله تع ولعلا بعضهم على
بعض والا فان اريد الفساد بالفعل اي خروجهما عن هذا
النظام المشاهد فمجرد التعدد لا يستلزمه لجواز الاتفاق
على هذا النظام وان اريد امكان الفساد فلا دليل على انتفائه
بل النصوص شاهدة بطي السموات ورفع هذا النظام
فيكون ممكنا لا محالة لا يقال الملازمة قطعية والمراد بفسادهما
عدم تكونهما بمعنى انه لو فرض صانعان لامكن بينهما تمانع
في الافعال فلم يكن احدهما صانعا ولم يوجد مصنوع لانا
نقول امكان التمانع لا يستلزم الا عدم تعدد الصانع
وهو لا يستلزم انتفاء المصنوع على انه يرد منع الملازمة

Copyright © King Saud University